

Distr.: General
25 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٠٤ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة طيه تقرير مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى أيار/مايو ٢٠١٨ وبرنامج العمل والخطة المالية
المقترحين لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

وقد استعرض مجلس أمناء المعهد التقرير ووافق على برنامج العمل والخطة المالية في الدورة
السبعين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/
يونيه ٢٠١٨.

ورحب المجلس بالمديرة الجديدة، وأقر الرؤية الاستراتيجية التي حددتها للمعهد. وعلى غرار
السنوات السابقة، أعجب المجلس بمدى المشاريع والأنشطة التي أنجزها المعهد في عام ٢٠١٧ والأخرى
الجاري إنجازها. ولاحظ بارتياح الدور الهام المسند إلى المعهد في خطة الأمين لنزع السلاح التي صدرت
مؤخراً، والتزام الأمين العام في هذه الخطة بتعزيز الدور الاستراتيجي للمعهد في جميع العمليات والمداولات
المتعلقة بنزع السلاح.

ونظر المجلس أيضاً في التقييم المستقل الذي أنجزه طرف ثالث، والذي حدد هيكلاً تمويلياً
ونموذجاً تشغيلياً مستدامين ومستقرين للمعهد، وسيكون هذا التقييم موضوع تقرير منفصل للأمين العام.
ويؤيد المجلس التوصيات الواردة في التقييم، ويعرب مرة أخرى عن اقتناعه بأهمية منح المعهد ما يلزم من
قدرات تشغيلية وموارد من الميزانية العادية ليفي بولايته بطريقة مستدامة ومحيدة وجامعة.

* A/73/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

230818

170818

18-12372 (A)



تقرير مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى أيار/مايو ٢٠١٨ وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ووضعَه المالي. وأعدَّ التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٨/٣٩ حاء الذي دعت فيه الجمعية مدير المعهد إلى أن يقدم تقريراً سنوياً إليها.

وأنشئ المعهد في عام ١٩٨٠، وهو مؤسسة مستقلة ضمن الأمم المتحدة تُنجز بحوثاً مستقلة عن نزع السلاح والإشكاليات ذات الصلة، ولا سيما قضايا الأمن الدولي. ويتمثل دور المعهد في دعم الدول الأعضاء والأمم المتحدة ودوائر وضع السياسات وإنجاز البحوث في تحديد وتعزيز التدابير العملية الكفيلة بالإسهام في أن يصبح العالم أكثر استدامة وأكثر سلاماً. ويؤدي المعهد هذا الدور من خلال أربعة مجالات رئيسية من الأنشطة، وهي: تعزيز المعارف، وإثارة الأفكار، وتيسير الحوار، وإسداء المشورة.

وإضافة إلى المجموعة الواسعة من المشاريع والأنشطة المبينة في التقرير والتي يتلقى المعهد تمويلاً مخصصاً لها، يزود المعهد الدول الأعضاء والمسؤولين وفرادى الوفود المشاركين في العمليات المتعلقة بنزع السلاح بمعلومات وقائية، ويسدي لهم المشورة في مجال السياسات، ويقدم لهم الدعم. ففي عام ٢٠١٨، على سبيل المثال، دعم المعهد كل هيئة من الهيئات الفرعية الخمس لمؤتمر نزع السلاح عن طريق تقديمه إحاطات وورقات معلومات أساسية ومواد، ومن خلال مشاركة الخبراء.

وسيوّلي المعهد الأولوية في المستقبل إلى دعم خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي ستكون أول مجهود شامل يُبذل على نطاق المنظومة لتعميم وإدماج قضية نزع السلاح في عمل الأمم المتحدة، والتي ستحدّد من منطلقها معالم برنامجها البحثي وأنشطته وجهوده لحشد الموارد. وتعتبر الخطة المعهد مصدراً للمعارف والدعم العملي للعمل على مجالات محددة، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الحدّ من المخاطر النووية وأمن الفضاء والمركبات الجوية المسلحة المسيّرة دون طيار والمسائل التكنولوجية المستجدة. وإضافة إلى ذلك، سيسعى المعهد إلى توسيع الحوار ليشمل لماذا نزع السلاح مهمّ في أوقات التوتر لمنع وقوع أزمات، وكيف أن نزع السلاح يدعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويُسهم فيها، وكيف يجب أن تتولى أطراف معنية أكثر تنوعاً قيادة جهود نزع السلاح، بسبل منها مشاركة الشباب وتعزيز المساواة بين الجنسين.

وبوسع المعهد تقديم مساهمة فريدة من نوعها في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. وأن يُهيئاً له أساس مستقر ومستدام ليقوم بذلك هو مسألة مطروحة لتتطرّق فيها الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة. ففي عام ٢٠١٥، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن هيكل تمويلي ونموذج تشغيلي مستدامين ومستقرين للمعهد، بناءً على تقييم مستقل يُنجزه طرف ثالث. ويرحب المعهد بالفرصة المتاحة ليعمل مع الدول الأعضاء، بناءً على ذلك التقرير، على وضع هياكل وعمليات للمعهد تمكّنه من تقديم معارف وأفكار ومشورة مجدية وتلبّي الاحتياجات، سواء في قضايا نزع السلاح والأمن الراهنة أو المقبلة.

أولا - مقدمة

ألف - الولاية والأهداف

١ - منذ أنشأت الجمعية العامة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام ١٩٨٠ وهو يعمل باعتباره مؤسسة مستقلة ضمن إطار الأمم المتحدة بهدف إنجاز بحوث مستقلة عن نزع السلاح والإشكاليات ذات الصلة، ولا سيما قضايا الأمن الدولي. والطابع المتميز للمعهد داخل منظومة الأمم المتحدة يعكس الأهمية التي تُوليها الدول الأعضاء إلى إنجاز دراسات وتحليلات موضوعية وواقعية بهدف تيسير إحراز تقدم في نزع السلاح عن طريق التفاوض، وتشجيع المشاركة المطلعة لجميع الدول في جهود نزع السلاح، وحفز بروز مبادرات جديدة للتفاوض.

٢ - والمعهد، منذ إنشائه، يقوم باستمرار بإنجاز تحليلات جيدة وإثارة أفكار حسنة بشأن مجموعة واسعة من قضايا نزع السلاح، وذلك رغم معاناة المؤسسات المتعددة الأطراف لنزع السلاح من الركود واعتمادها على التبرعات. وقد كَوّن المعهد منذئذ مخزنا مؤسسيا كبيرا من المعارف لتنهل منه الدول الأعضاء، ودوائر البحث في مجال تحديد الأسلحة وعدم انتشارها، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، في السعي إلى التفاوض والتعاون من أجل منع نشوب النزاعات المسلحة والتخفيف من حدة آثارها في الشعوب والدول. وفي هذا الوقت الذي يشهد فيه الأمن الدولي تدهورا، قياسا بكبر عدد النزاعات وطولها وعدد ضحايا أعمال العنف والنزاعات من المدنيين وارتفاع النفقات العسكرية في العالم، وحيث إن الأطر والوسائل التي تكفل دوام السلام والأمن، بما فيها الترتيبات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، أصبحت موضع تشكيك، تبدو الحاجة إلى معارف وتحليلات محايدة وواقعية أكثر إلحاحا وأكثر انطواء على تحديات من أي وقت سبق. وكما أكد الأمين العام في خطته لنزع السلاح المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك"^(١)، يقتضي واقع الحال في يومنا هذا بأن يُوضع نزع السلاح وعدم انتشاره في صلب عمل الأمم المتحدة. ويتمثل دور المعهد في دعم الدول الأعضاء والأمم المتحدة ودوائر وضع السياسات وإنجاز البحوث في تحديد كيفية تحقيق ذلك، بسبل تسهم في أن يكون العالم أكثر استدامة وأكثر سلاما. ويؤدي المعهد دوره من خلال أربعة مجالات رئيسية للأنشطة يرد بيانا أذناه.

٣ - المعارف - يتتبع المعهد ويعدّ المعلومات عن مجموعة واسعة من القضايا المطروحة في خطة جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح وعمليات الجمعية العامة وهيئاتها والهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ويوفّر المعهد، بواسطة منتجاته المعرفية، معلومات وقائية وموضوعية عن قضايا وعمليات رئيسية، تشمل قضايا نزع السلاح المستجدة والمعقدة في الغالب، بهدف تمكين جميع الدول الأعضاء من المشاركة في المناقشات المتعددة الأطراف. وتوفر تلك المنتجات أيضا وسيلة لتوجيه انتباه العمليات والأطراف الحكومية الدولية إلى ما أُجْز من بحوث متقدمة. ومن الأمثلة الحية على وظيفة هذه المعارف سلسلة "منشورات تمهيدية" الجاري إصدارها من طرف المعهد بشأن استخدام التكنولوجيات المتزايدة التشغيل الذاتي كأسلحة، والتي شُرِع فيها في الوقت الذي أُرست فيه اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر عملية لاستقصاء هذه المسألة في عام ٢٠١٤.

(١) متاحة على الرابط: https://front.un-arm.org/documents/SG+disarmament+agenda_1.pdf.

٤ - **الأفكار** - يجري المعهد بحثاً مستجدة ومتعمقة في مجموعة أقل من قضايا نزع السلاح الراهنة والمستجدة بواسطة مشاريع وأنشطة بحثية مكرسة لها. والغرض من هذه البحوث هو تحديد قضايا جديدة لتنظر فيها دوائر نزع السلاح الأوسع ولتشجيع الاهتمام بها والتعاون وإحراز التقدم فيها في التحديات المتعددة الأطراف. وفي بعض الحالات، يتمحور العمل على توليد زخم جديد يدفع بإحراز تقدم في العمليات الراكدة، بإتاحة منظورات جديدة أو بإعادة تأطير إشكالية طال أمدها. ومن الأمثلة على هذه الأفكار العمل الرائد الذي يقوم به المعهد حالياً في مجال عمليات التحقق المتعلقة بالأسلحة النووية من خلال تقديم مقترحات بإرجاء عمليات التحقق والتأكد من عدم وجود أسلحة نووية.

٥ - **الحوار** - توليد المعارف وإثارة الأفكار أمر ضروري ولكنه غير كافٍ ليُنَفَّذ المعهد ولايته بنجاح. ومن عناصر عمل المعهد الرئيسية تيسير الحوار فيما بين الأطراف المعنية بنزع السلاح، وتمتّع المعهد بمركز مستقل داخل الأمم المتحدة يُعطيه قدرة على الجمع بين الأطراف وهي قدرة فريدة من نوعها ربما. وتتيح منتديات النقاش الراسخة، كالمؤتمر السنوي لأمن الفضاء، الفرصة للجمع بين الحكومات والهيئات البحثية والمجتمع المدني وجهات القطاع الخاص، التي تقوم بدور آخذة أهميته في التزايد في الفضاء الخارجي، لتدارس المخاطر القائمة منذ أمد بعيد والمخاطر والفرص المستجدة فيما يتعلق بتحقيق الأمن والاستقرار في الفضاء الخارجي. وسيصبح دعم الحوار عنصراً مهمّاً بكثير في عمل المعهد بالنظر إلى ما يلي: أولاً، ينجم عن التكنولوجيات الجديدة دخول أطراف جديدة من غير الدول في مناقشات تحديد الأسلحة؛ وثانياً، يتيح تنوعٌ وقدراتٌ ودوائر البحث في جميع أنحاء العالم منظورات وخبرات جديدة يمكن أن تستفيد منها المفاوضات المتعددة الأطراف في جنيف ونيويورك؛ وثالثاً، سيؤدي تعزيز دمج الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة مع عمليات الأمم المتحدة الرئيسية، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى تزايد فرص التحوار بين الجهات المعنية بنزع السلاح والجهات المعنية بالتنمية، وكذلك بين الجهات الأوسع المعنية بالسلام والأمن.

٦ - **المشورة** - دعماً لإجراءات نزع السلاح العملية على الصعيد المتعدد الأطراف والصعيد الوطني، يقدم المعهد أيضاً المشورة السياسية بشأن قضايا تحديد الأسلحة إلى مجموعة من الكيانات المختلفة بناءً على الطلب. والكثير من هذا العمل يجري، حتى حينه، في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، إذ يساعد المعهد الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية في الوقوف على الثغرات والتحديات القائمة على مستوى الأنظمة و/أو القدرات، وفي إيجاد خيارات لمواجهةتها. والعمل الذي يقوم به المعهد في دعم البلدان في وضع أطر سياسية وطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة في الصومال وغرب أفريقيا يساعد البلدان في سعيها إلى إرساء السلام وصونه وإحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُستعان بالمعهد باستمرار لتقديم خدمات استشارية إلى أفرقة الخبراء الحكوميين التي تنشئها الجمعية العامة، ولإسداء المشورة إلى أفرقة الخبراء التي ينشئها مجلس الأمن لتعنى بمسائل مرتبطة بحالات حظر توريد الأسلحة.

٧ - ويغطي هذا التقرير أنشطة المعهد ووضعه المالي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى أيار/مايو ٢٠١٨، والإيرادات والمصروفات لعام ٢٠١٧ والربع الأول من عام ٢٠١٨، وبرنامج العمل المقترح والتوقعات لعام ٢٠١٩.

باء - آخر التطورات في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف وآثارها في المعهد

٨ - ساعدت آخر التطورات التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير في إثارة وعي جديد بالضرورة الملحة لتنشيط عمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وفي تهيئة حافز محتمل للدفع بها. وقد أثر ذلك في المعهد، سواء من حيث نطاق أعماله البحثية أو مهامه المتعلقة بالمشورة والحوار. وكما ذكر أعلاه، وضع الأمين العام في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨ خريطة طريق شاملة تتعلق بنزع السلاح وعدم انتشاره وتتضمن تدابير وتوصيات عملية موجهة إلى المؤسسات والعمليات المندرجة ضمن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما فيها المعهد. ودعا الأمين العام المعهد إلى أداء دور استراتيجي أكبر في عمليات ومداولات نزع السلاح، وأشار إلى الخدمات الاستشارية والدراسات التي قام بها بناء على طلب الجمعية العامة. وكُلف المعهد أيضاً بأن يقوم مع مكتب شؤون نزع السلاح بالنظر في سبل تعزيز التنسيق والتكامل في العمل والخبرات بين مختلف الكيانات المعنية بنزع السلاح في المنظمة.

٩ - واعتُبر المعهد أيضاً، في خطة نزع السلاح، مصدراً للمعارف والدعم العملي للعمل على مجالات محددة من نزع السلاح، بما يشمل ما يتعلق بتدابير الحد من مخاطر الأسلحة النووية؛ وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ واستقصاء تكنولوجيات القذائف التي تفوق سرعة الصوت؛ ووضع معايير لنقل وحيازة واستخدام المركبات الجوية المسلحة المسيّرة دون طيار؛ وإدراج أثر الأسلحة على نحو أفضل في ما تُنجزه الأمم المتحدة من تقييمات، وتحليلات للمخاطر، وأنشطة لمنع نشوب النزاعات؛ وتيسير تبادل الدول المعلومات والتجارب فيما يتعلق بتقييمات الأسلحة الجديدة؛ وإنجاز الدراسات والتحاور بشأن الآثار المترتبة على تكنولوجيات الأسلحة الجديدة. وسيسهم المعهد أيضاً في الجهود الهادفة إلى تعزيز الاتساق في عمل الأمم المتحدة على معالجة آثار الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والتنسيق بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والدعم المقدم للجهود القطرية المبذولة للتصدي لمخاطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأخيراً، سلّطت الخطة الضوء على العمل الذي بدأه المعهد في عام ٢٠١٦ بشأن كيف يمكن إدغام المساواة بين الجنسين ومنظوراتها في مؤسسات ومداولات نزع السلاح. ودعماً للخطة، سيُولي المعهد الأولوية لأول جهود شامل سيُبدل على نطاق المنظومة لتعميم وإدماج قضية نزع السلاح في عمل الأمم المتحدة، وستتحدّد من منطلق هذا المجهود معالم برنامج المعهد البحثي وأنشطته وجهوده لحشد الموارد في السنوات المقبلة.

١٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، قرّر مؤتمر نزع السلاح إنشاء هيئات فرعية لتعنى بخمسة بنود ومواضيع محددة من جدول أعمال المؤتمر^(٢). وطلب إلى المعهد بعدئذ أن يقدم إحاطات موضوعية ومحددة للسياق وورقات معلومات أساسية ومواد، وأن يشارك في اجتماعات كل هيئة من الهيئات الخمس في الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٨، بالتنسيق الوثيق مع رؤسائها ومكتب شؤون نزع السلاح. ويمثل تنشيط المؤتمر خطوة واعدة إلى الأمام، وإن لم تكن متوقعة، سعى المعهد إلى دعمها باستخدام الموارد المتاحة له، في ظل انعدام تمويل مخصص لدعم عمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف وشدة محدودية ميزانية التشغيل المؤسسية.

(٢) انظر CD/2119، الفقرة ١؛ وهذه الوثيقة متاحة على الرابط: <http://undocs.org/cd/2119>.

١١ - ومن الضروري تهيئة الإمكانية لإنعاش جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف في عام ٢٠١٨. ورغم أن آفاق تحقيق تقدم ملموس في المستقبل القريب محدودة ربما، من بالغ الأهمية السعي إلى اغتنام جميع الفرص المتاحة لتجاوز حالة الجمود وضخ طاقة جديدة في الجهود المبذولة حتى يتسنى التخفيف من حدة التوترات الدولية الحالية والنهوض بالحوار. وليؤدي المعهد دوره في هذا المسعى الجماعي، سيحتاج إلى إيجاد سبل ليصبح أسرع وأكثر استجابة حتى يدعم عمليات نزع السلاح، ويعمل مع مختلف الشركاء، ويُيسر مواصلة الحوار، ويُحقق التوازن بين تقديم الدعم المعرفي المتواصل من جهة وطرح أفكار جديدة من جهة أخرى. وهذا بدوره سيكون له آثار في المعهد من حيث هيكل تمويله ونموذج تشغيله، وهما جانبان كان موضع تقييم أنجزه طرف ثالث مستقل بناء على طلب الجمعية العامة^(٣). وسيوفر هذا الاستعراض، المنجز في الربع الأول من عام ٢٠١٨، الأساس الذي سيستند إليه الأمين العام لتقديم تقريره عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

ثانياً - برنامج العمل

ألف - الأداء وحالة تنفيذ الأنشطة في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى أيار/مايو ٢٠١٨

١ - الدعم المعرفي والاستشاري

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المعهد، في إطار ولايته المتمثلة في تعزيز المشاركة المطلعة لجميع الدول في جهود نزع السلاح والمساعدة في المفاوضات الحكومية الدولية الجارية، بتزويد الدول الأعضاء والمسؤولين وفرادى الوفود المشاركين في العمليات المتصلة بنزع السلاح بمعلومات وقائية، وأسدى لهم المشورة في مجال السياسات، وقدم لهم الدعم. وشمل ذلك، على سبيل المثال، تقديم الدعم لفرادى رؤساء مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٧ ولهيئاته الفرعية لعام ٢٠١٨، وتقديم إحاطات خبراء إلى هيئات أخرى، منها فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٧ المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

١٣ - وقام المعهد أيضاً بدور جهة استشارية تقنية لدى مجموعة من أفرقة الخبراء الحكوميين التي أنشأتها الجمعية العامة، ومنها الفريق المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (٢٠١٦-٢٠١٧)، وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (٢٠١٧-٢٠١٨). واختير المعهد ليقوم بدور جهة استشارية لدى فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٨ المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، ولدى فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٨ المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

١٤ - ولّى المعهد طلبات الحصول على المعارف والمشورة التي وردت من منظومة الأمم المتحدة ككل، بسبل منها، على سبيل المثال، تقديم إحاطات غير رسمية إلى لجان مجلس الأمن للجزءات ولجنة مكافحة الإرهاب بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة في غرب وشرق أفريقيا. وقدرة المعهد على تقديم الدعم محدودة بسبب نقص الموارد المخصصة للمعارف والخدمات الاستشارية، غير أنه سعى إلى إيلاء الأولوية إلى

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/٧٠، الفقرة ١٠.

الطلبات الواردة من المنظمات الإقليمية، مثل طلبات توفير الخبرات لفائدة الاتحاد الأفريقي في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا، ولفائدة الاجتماع الإقليمي الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

١٥ - وساهم الموظفون في حلقات عمل وأنشطة متعددة الأطراف عُقدت في أنحاء مختلفة من العالم في مجال بناء القدرات. ومن الأمثلة على ذلك تقديم الدعم إلى الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، وذلك لفائدة جهات الاتصال الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة؛ واجتماع المائدة المستديرة للخبراء النوويين المعقود في هيروشيما؛ ومدرسة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوبرامرغاو بألمانيا، وذلك في مجال تحديد الأسلحة.

١٦ - وإدراكاً من المعهد لأهمية التثقيف والتدريب في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره، استضاف العديد من أصحاب الزمالات والمتدربين الداخليين، وقدم إحاطات إلى العديد من الباحثين الزائرين والمسؤولين الحكوميين والمجموعات الطلابية. وإضافة إلى ذلك، واصل المعهد تقديم الدعم إلى برنامج التدريب في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في هيروشيما باليابان.

٢ - المشاريع والأنشطة البحثية

١٧ - يُنجز المعهد مشاريع بحثية في مجالات متنوعة من مجالات نزع الأسلحة وتحديدتها وعدم انتشارها بهدف تزويد المجتمع الدولي ببيانات وتحليلات يمكنها أن تساهم في التعرّف على المسائل السياسية والتقنية المعقدة في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح والإلزام بها، وحفز بروز أفكار ونهج جديدة للنهوض بعمليات نزع السلاح الحكومية الدولية، وتعزيز التعاون مع الأوساط الأكاديمية والشبكات البحثية في جميع أنحاء العالم. والجزء الأكبر من موارد المعهد المالية، الذي بلغ ما نسبته ٨٢ في المائة في عام ٢٠١٧، تُخصّصه جهات التمويل لمشاريع بحث بعينها.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز المعهد ٣٨ مشروعاً وعقد ٤٥ مناسبة وأصدر ٤٠ منشوراً. ولم يقتصر موظفو المعهد على تنظيم مناسبات أو تقديم عروض في جنيف، بل قاموا بذلك أيضاً في أماكن أخرى منها أيدجان بكوت ديفوار؛ وأبوجا؛ وأديس أبابا؛ وبغداد؛ وبانغي؛ وبانكوك؛ وبروكسل؛ والدوحة؛ ودورن بولندا؛ وغيلينكيرشن بألمانيا؛ وهيروشيما؛ ولندن؛ ومقديشو؛ ومونروفيا؛ وناكازاكي باليابان؛ ونيروبي؛ ونيويورك؛ ونيامي؛ وأوبرامرغاو؛ وأوسلو؛ وواغادوغو؛ وفينكس بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وبورت أوف سبين؛ وبريتوريا؛ وسانت جونز بكندا؛ وسان فرانسيسكو بالولايات المتحدة؛ وسنغافورة؛ وستوكهولم؛ وثون بسويسرا؛ وطوكيو؛ وفيينا؛ وواشنطن العاصمة.

١٩ - والمعلومات الواردة أدناه أساسها الأنشطة المنجزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إطار أربعة برامج بحث، وهي: أسلحة الدمار الشامل؛ والأسلحة التقليدية؛ والقضايا الأمنية المستجدة؛ والأمن والمجتمع. وتوجد معلومات مفصلة عن المشاريع، ومنشورات، ومواد أخرى على الموقع الإلكتروني للمعهد (www.unidir.org). والمشاريع التي انتهت تنفيذها في غضون الفترة المشمولة بالتقرير مشارٌ إليها بنجمة.

(أ) أسلحة الدمار الشامل

٢٠ - في السنوات الأخيرة، هيمنت الخلافات، بشأن وتيرة نزع الأسلحة النووية وكيفية النهوض بهذه الوتيرة، على المناقشات المتعددة الأطراف المتعلقة بالأسلحة النووية. فقد أدى التركيز من وجهة النظر الإنسانية على مخاطر وعواقب نشوب نزاع نووي أو تفجير غير مقصود لأسلحة نووية إلى لفت انتباه المجتمع الدولي إلى أهمية إحراز تقدم في مجال نزع الأسلحة النووية. لكن المتنازع عليه هو سبل القيام بذلك، ولا سيما فيما بين الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أحدث اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه ٢٠١٧ تغييراً في مشهد النقاش بشأن نزع الأسلحة النووية.

٢١ - وكرّد فعل على ذلك، وبهدف تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك ودعم إمكانات التوافق في الآراء بين الدول الأعضاء، زاد المعهد من أنشطته البحثية المتعلقة بنزع الأسلحة النووية وتحديداتها وعدم انتشارها. وتراوحت تلك الأنشطة بين إعادة تأطير مسائل التحقق وتقديم نهج جديدة لها من أجل مدّ الجسور بين الدول الأعضاء بشأن المسائل ذات الصلة بنزع الأسلحة النووية.

١' التحقق من عدم وجود أسلحة نووية

٢٢ - من المسلّم به عالمياً أن ترتيبات التحقق المتينة ضرورية لنجاح جهود نزع الأسلحة النووية. ولذلك، فالهدف من هذا المشروع هو وضع ترتيب نموذجي يُتيح التحقق بصورة موثوق بها من أحد العناصر الرئيسية لعملية نزع الأسلحة، وهي إزالة الأسلحة النووية من أراضي دولة ما أو إقليم أو مرفق، في إطار عملية تجميع الأسلحة ثم التخلص منها فيما بعد.

٢' نهج جديدة في كفالة الشفافية والتحقق في مجال الأمن النووي ونزع الأسلحة النووية

٢٣ - في هذا المشروع، بدأ المعهد استقصاء أدوات ونهج جديدة يمكن أن تتيح الشفافية والمساءلة في مجال نزع الأسلحة النووية والأمن النووي، مع التركيز على المواد الانشطارية المستخدمة في المجال العسكري، بما فيها المواد التي لا تزال ضمن الأسلحة النووية ومكوناتها. وكان الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو إعداد أدوات يمكنها الاستفادة من التطورات الحديثة في تكنولوجيات التحقق لتحقيق الشفافية دون تدخل عند التعامل مع مواد حساسة بطبيعتها.

٣' نهج جديدة لكفالة الشفافية والتحقق في مجال مخزونات المواد الانشطارية*

٢٤ - في هذا المشروع، بلور المعهد مفهوم التحقق المؤجل، باستخدام آلية ستتيح سريان معاهدة المواد الانشطارية على الإعلانات عن المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية بما يشمل جميع فئات المواد، بما فيها المواد الموجودة في الأسلحة النووية. وتكمن فائدة هذا النهج في أنه سيجعل الإعلانات ملزمة قانوناً وسيُتيح التحقق منها، لكنه لن يتطلب الاطلاع على المعلومات المحجوبة ذات الصلة بالأسلحة النووية أو بمواد الأسلحة.

٤' نزع الأسلحة النووية والردع ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: مدّ الجسور (المرحلتان الأولى* والثانية*)

٢٥ - في المرحلة الأولى من هذا المشروع، درس المعهد السبل التي يمكن بها للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتعاون في الماضي نحو أن يصبح العالم خاليا من الأسلحة النووية. أما في المرحلة الثانية، فقد أنجز المعهد المزيد من البحوث عن سبل مدّ الجسور بما يؤدي إلى استئناف الحوار بشأن نزع الأسلحة النووية. ونوقشت النتائج المتوصل إليها في مناسبة جانبية في الاجتماع التحضيري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في فيينا في أيار/مايو ٢٠١٧، وعلى هامش الاجتماع التحضيري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في جنيف في عام ٢٠١٨.

٥' تفاصيل الخطر وأساسياته*

٢٦ - في عام ٢٠١٧، بدأت المفاوضات، في إطار الأمم المتحدة، بشأن إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا لإزالتها تماما. ونظر هذا المشروع في مسائل موضوعية تدرج ضمن المفاوضات، بهدف تحديد سبل محتملة لإيجاد حلول، في إطار تلبية الطلب من مجموعة واسعة من الدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة المشاركة في العملية.

٦' الأسلحة النووية في أوروبا: مركّزات التقييدات والتخفيضات*

٢٧ - من الصعب تخيل سيناريو يُتعمد فيه استعمال أسلحة نووية "غير استراتيجية" أو "تكتيكية" في نزاع في أوروبا، لكن وجود هذه الأسلحة يطرح مخاطر محتملة تعود إلى سوء التقدير والتصعيد العرضي أو استخدامها غير المقصود في وقت الأزمات. وشمل هذا المشروع إعداد مقترح "عدم نشر الأسلحة غير الاستراتيجية إطلاقا" لضمان أن تظل جميع هذه الأسلحة غير منشورة في أوقات السلم، وتقنين الممارسات المعمول بها حاليا لتصبح ترتيبا ملزما قانونا يمكن التحقق منه. وشمل المشروع أيضا عقد حلقة عمل لبحث هذا المقترح مع الدول الأعضاء.

٧' فهم مخاطر الأسلحة النووية*

٢٨ - كان الهدف من المشروع هو تعميق الفهم السياسي للمخاطر النووية من خلال البحث والانخراط المركّزين، لتحديد تفاصيل "صورة" المخاطر وإطلاع الدوائر المعنية بنزع الأسلحة على النتائج. وقد يكون التركيز على المخاطر أحد الجوانب، في المسائل المتصلة بالأسلحة النووية، التي تتوافق فيها مجموعة واسعة من الأطراف، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وشمل المشروع إصدار تكليف بإعداد ورقات، وعقد اجتماعات مكرسة لهذا الموضوع نُظمت بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة. وعُرض التقرير عن المشروع في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(ب) الأسلحة التقليدية

٢٩ - يمثل انتشار الأسلحة التقليدية والذخيرة غير المشروع وتكديسها المفرط وإساءة استخدامها مشكلة مستديمة تعترض إرساء السلام والأمن. وفي كثير من الحالات، تُحوّل وجهة الأسلحة والذخيرة نتيجة عمليات تناقل لا تخضع للرقابة الكافية أو نتيجة عمليات إعادة تناقل محظورة أو نتيجة تسربها أو

سرققتها من المخزونات غير المؤمنة جيدا. وإضافة إلى ذلك، تكون الدول الهشة أو الدول التي تعاني من نزاعات مثقلة أكثر من غيرها بأعباء تدفق الأسلحة والذخيرة وتوافرها على نحو غير مشروع.

٣٠ - وفي مواجهة تلك التحديات، يسعى المعهد إلى التأثير في المناقشات السياسية، وبناء القدرات، وإيجاد حلول على الأرض وعلى المستوى المتعدد الأطراف. ويتناول برنامج العمل المواضيع الأربعة التالية: (أ) إدارة الأسلحة والذخيرة في البيئات الهشة والبيئات التي تعاني من نزاعات؛ (ب) والتصدي لتحوّل وجهة الأسلحة في عمليات تنقلها في العالم؛ (ج) والتصدي لأخطار المتفجرات؛ (د) ودعم تنفيذ الصكوك والمبادئ التوجيهية العالمية.

١' تقييم دور تحديد الأسلحة في إدارة النزاعات (المرحلتان الأولى* والثانية)

٣١ - انطوت المرحلة الأولى من هذا المشروع على ثلاثة عناصر مترابطة: دراسة شاملة تحدد خطوط الأساس للجهات والعمليات الوطنية التي تنظم شؤون الأسلحة والذخيرة بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية والإقليمية؛ ودراسة تمحور تركيزها على مدى إمكانية تطبيق ترتيبات تحديد الأسلحة التقليدية في حالات حظر مجلس الأمن لتوريد الأسلحة؛ وسلسلة من ثلاثة اجتماعات خبراء لإيجاد خيارات محددة ليعتمدها واضعو السياسات والممارسون لتنفيذ عمليات إدارة الأسلحة والذخيرة على نحو فعال بما يتماشى مع المعايير والمبادئ التوجيهية القائمة.

٣٢ - وفي المرحلة الثانية من هذا المشروع، حدّد المعهد لفائدة دول مختارة من غرب أفريقيا خط أساس من حيث القدرات المؤسسية ينبغي أن يتوفر لديها لتنظيم شؤون الأسلحة والذخيرة بما يتماشى مع المعايير والمبادئ التوجيهية ذات الصلة. وسيعدّ المعهد وثيقة توجيهية لتساعد الدول والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ عمليات إدارة الذخيرة في البيئات العالية المخاطر والمنخفضة القدرات. وأخيرا، سيُجري المعهد مشاورات مع الجهات المعنية لتحديد خيارات وإيجاد فرص لزيادة التفاهم بشأن إمكانية تطبيق ترتيبات تحديد الأسلحة التقليدية في إطار دعم تنفيذ ورصد نظم الجزاءات المفروضة.

٢' إدارة الأسلحة والذخيرة في الصومال (المرحلتان الثانية* والثالثة)

٣٣ - منذ بدء هذا المشروع في عام ٢٠١٤، عقد المعهد سلسلة من الاجتماعات التشاورية الوطنية في مقديشو لدعم حكومة الصومال الاتحادية في وضع سياسات وطنية لاستيراد الأسلحة وتخزينها الأولى ووسمها وحفظ سجلاتها وتوزيعها وفقا لما تقتضيه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأدت الاجتماعات دورا حاسما في دعم الحكومة والجهات الدولية الشريكة لها.

٣٤ - وبناء على نتائج المرحلتين الأولى والثانية من المشروع، حُدّد أن يكون هدف المرحلة الثالثة هو دعم الحكومة الاتحادية والجهات الشريكة في الأمم المتحدة في ما تبذله من جهود لوضع سياسات وخطط لإدارة الأسلحة والذخيرة في إطار الشفافية والمساءلة؛ والمساعدة في رصد وتقييم التقدم المحرز في هذه الإدارة في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ بتحديد معالم قياسية.

٣' منع الإرهابيين من حيازة الأسلحة: خيارات للتنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن (٢٠١٧) ٢٣٧٠

٣٥ - دعا مجلس الأمن في قراره ٢٣٧٠ (٢٠١٧) جميع الدول إلى وقف إمداد المتورطين في أعمال إرهابية بالأسلحة. وتمثل أهداف هذا المشروع في زيادة إلمام الدول والجهات المعنية بالتهديدات والمخاطر

ذات الصلة بالقرار، وتحديد خيارات لتنفيذه بفعالية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، سيجتمع المعهد أطرافا من قطاعات مختلفة لتحديد الجهات المعنية والثغرات والفرص المحتملة ضمن الأطر والمبادرات القائمة وخارجها، ولاستقصاء سبل محددة لدعم تفعيل ذلك القرار.

[https://undocs.org/S/RES/2370\(2017\)](https://undocs.org/S/RES/2370(2017))

٤٠ 'ب' التصدي لتحوّل وجهة الأسلحة (المرحلتان الثانية* والثالثة)

٣٦ - كانت المرحلة الثانية إقليمية في تركيزها وتعلقت أساسا بدول الجنوب غير الأطراف في نظم مراقبة الصادرات أو الاتحاد الأوروبي أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكانت الأهداف الرئيسية لهذا المشروع هي اكتساب فهم أعمق للإجراءات والنهج والممارسات المحتملة لمراقبة الصادرات، وزيادة الوعي وتعزيز الحوار فيما بين الجهات المعنية، والإلمام بالخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها الدول لزيادة تيسير الحوار على الصعيدين الإقليمي والعالمي بما يعزز نظم مراقبة الاستعمالات النهائية والمستعملين النهائيين. وساهم المشروع في إفادة المناقشات المتعلقة بمنع تحوّل وجهة الأسلحة في عمليات تناقل الأسلحة في إطار برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومعاودة تجارة الأسلحة.

٣٧ - وتركز المرحلة الثالثة على أدوار الأطراف ومسؤولياتها في الحالات التي تكون فيها كيانات غير حكومية حلقة من سلسلة تناقل الأسلحة. ومن المقرر أن يعقد المعهد في تموز/يوليه ٢٠١٨ اجتماعا تشاوريا غير رسمي مع القطاع الخاص للنظر في أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف بهدف منع تحوّل وجهة الأسلحة. وستساعد نتائج المشروع في مواصلة إيجاد حلول عملية لتعزيز مراقبة الاستعمالات النهائية والمستعملين النهائيين في إطار معالجة تحوّل وجهة الأسلحة في عمليات تناقل الأسلحة التقليدية.

٤١ 'د' دراسة أدوار ومسؤوليات ومساهمات الجهات الصناعية من القطاع الخاص في وقف تدفق الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمواد ذات الصلة*

٣٨ - بالنظر إلى التحديات الفريدة التي تطرحها الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وخاصة وسائل صنعها غير التقليدية، يشكل إشراك الجهات المعنية من القطاع الخاص عنصرا أساسيا من عناصر التصدي الشامل المتعدد الأطراف. وفي عام ٢٠١٧، دعا المعهد دولا وأطرافا من القطاع الخاص لمناقشة أدوار ومسؤوليات القطاع الخاص في وقف تدفق هذه الأجهزة والمواد ذات الصلة. ونظر المشاركون في الأطر التنظيمية واعتبارات الأمن المادي وعمليات تبادل المعلومات وأنشطة التوعية والممارسات الجيدة. ونُشر تقرير عن هذا الاجتماع على نطاق واسع في عام ٢٠١٧.

٤٢ 'هـ' تقاسم الإرشاد فيما يتعلق بعقد اجتماع لفريق من الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٢٠ بشأن المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية

٣٩ - يدعم هذا المشروع الأعمال التحضيرية الموضوعية لعقد اجتماع لفريق من الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٢٠ بشأن المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية^(٤). وفي عام ٢٠١٨، سيُنظم المعهد حلقة دراسية مواضيعية في جنيف، ستجتمع بين واضعي سياسات وممارسين من دول

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٧٢، الفقرة ١٦.

ومنظمات دولية وإقليمية، ومنظمات غير حكومية خبيرة في هذا المجال، وجهات من القطاع الخاص. وسيُعد المعهد تقريراً يتضمن النتائج الرئيسية.

٧' الصك الدولي للتعقب وسبل المضي قدماً: بحث الخيارات الممكنة لدعم تفعيل هذا الصك

٤٠ - يهدف هذا المشروع إلى إيجاد خيارات محددة لدعم تفعيل الصك الدولي للتعقب. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، عقد المعهد اجتماع خبراء غير رسمي في جنيف لاستقصاء خيارات ونهج لتعزيز الإطار التنفيذي لذلك الصك، بما في ذلك تحديد تدابير تمكّن من تنفيذ عمليات التعقب بفعالية. وضم الاجتماع خبراء من دول ومنظمات متخصصة ومنظمات غير حكومية. وستنشر النتائج في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في تقرير وكذلك في مناسبة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

٨' استكشاف سبل للتأزر في إعداد التقارير المطلوبة بموجب المعاهدات والصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بالأسلحة التقليدية*

٤١ - حدّد هذا المشروع خيارات لتيسير وتعزيز عملية إعداد الدول التقارير في مجال الأسلحة التقليدية. وشمل المشروع تحديد الواجبات والالتزامات فيما يخص تقديم التقارير بالنسبة لمجموعة مختارة من المعاهدات والصكوك المتعددة الأطراف، وسلط الضوء على مجالات التقارب فيما بينها. وحدد المشروع أيضاً التحديات الماثلة والفرص المتاحة أمام تعزيز عملية تقديم الدول التقارير. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عقد المعهد، بالتعاون مع مركز ستيمسون، اجتماع خبراء غير رسمي بشأن هذا الموضوع لتوفير إرشادات لإعداد دليل عملي لتيسير عملية تقديم الدول التقارير. وعرضت النتائج الرئيسية للمشروع في آذار/مارس ٢٠١٨ على هامش اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

٩' الحوار المتعلق بتناقل الأسلحة*

٤٢ - أقام هذا المشروع، المنفذ بالشراكة مع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، منتدى مركزه جنيف لاستقصاء خيارات ونهج لدعم العمليات المتعددة الأطراف في مجال تحديد الأسلحة التقليدية. وأتاح المشروع أيضاً منبراً لمناقشة سبل التأزر بين الصكوك الدولية التي تنظم عمليات تناقل الأسلحة وتنص على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وبعد كل مناسبة، أُعدّ موجز عن الاجتماع (انظر www.armstransfersdialogue.org).

١٠' المنبر الإلكتروني التوجيهي الدولي للأسلحة الصغيرة والذخيرة (المرحلة الثانية)*

٤٣ - في المرحلة الثانية من هذا المشروع، أُعدّت أداة براجية لمساعدة الممارسين في إنجاز تقييمات ميدانية للمخزونات. وعُقدت سلسلة من الاجتماعات التشاورية غير الرسمية بشأن وضع إطار وطني لإدارة كامل دورة حياة الأسلحة والذخيرة في البيئات التي تعاني من نزاعات، وشُرع في إنجاز دراسة لاستقصاء النهج الممكنة لتعزيز إدارة الأسلحة والذخيرة في البيئات التي تعاني من نزاعات. ونُظمت أيضاً

سلسلة من حلقات العمل، المعنية بالتقييم على الصعيد الوطني، لدعم جهود الدول في استعراض و/أو وضع خطوط أساس تتعلق بتنفيذ أطر تحديد الأسلحة الصغيرة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الدولية.

(ج) القضايا الأمنية المستجدة

٤٤ - نجم عن التقدم المحرز في مجالي العلم والتكنولوجيا ظهور أسلحة حديثة ووسائل وأساليب حرب جديدة، مما يطرح تحديات تتخطى الحدود القانونية والمعارية والتنفيذية والوطنية التقليدية. ويوفر المعهد، من خلال برنامجه للقضايا الأمنية المستجدة، الخبرة والدعم للنهوض بالعمليات السياسية الحديثة والأخرى الجارية في مجالات عديدة.

٤٥ - وتركز أنشطة المعهد المتعلقة بالقضايا الأمنية المستجدة على هدفين، وهما: تقديم الدعم فيما يخص وضع أو تعزيز أطر معيارية تتعلق بمسائل العلم والتكنولوجيا في ظل انعدام التوافق على تدابير متفاوض عليها أو تدابير تنظيمية؛ وبناء قدرة الدول على المشاركة في المناقشات السياسية وهي على بينة بأمورها، وذلك من خلال صياغة المسائل المعقدة أو التقنية أو المتخصصة صياغة ميسورة. وحفاظة القضايا الأمنية المستجدة تتناول حالياً ثلاثة مجالات موضوعية، وهي: (أ) الذكاء الاصطناعي واستخدام التكنولوجيا المتزايدة التشغيل الذاتي كأسلحة؛ (ب) واستقرار الفضاء الإلكتروني؛ (ج) والأمن في الفضاء الخارجي.

١' الذكاء الاصطناعي واستخدام التكنولوجيا المتزايدة التشغيل الذاتي كأسلحة

٤٦ - بناء على ما قام به المعهد من أعمال منذ عام ٢٠١٣، ركزت أنشطة المعهد في عام ٢٠١٧ على دعم الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. أولاً، أعد المعهد منشوراً تمهيدياً يتناول الشواغل والخصائص والتعاريف. وثانياً، أصدر المعهد تقريراً عن موضوع مواطن الضعف الإلكتروني في منظومات الأسلحة المتزايدة التشغيل الذاتي. وثالثاً، أعد المعهد تمريناً قائماً على سيناريو مستوحى من الألعاب الإلكترونية موجهاً للدول لترى من خلاله كيف يمكن لتطورات تكنولوجية بسيطة أن تؤثر في شرعية ومقبولية وجدوى المنظومات المتزايدة التشغيل الذاتي.

٤٧ - وكان للأشطة في عام ٢٠١٨ هدفان: أولهما التشجيع على زيادة مشاركة العلماء وأخصائيي التكنولوجيا في المناقشات الدولية بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل عن طريق تركيز أنشطة الاتصال على أوساطهم من خلال إعداد عروض ومقالات وعقد اجتماعات صغيرة متعددة التخصصات؛ أما الهدف الثاني فكان هو دعم المناقشات بشأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وغيرها من خلال إعداد منشورات تمهيدية لفائدة واضعي السياسات تتعلق بمواضيع مثل الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي في البيئات العدائية، والتوجيه المتحيز للمحتوى الإلكتروني.

٢' السلسلة الثانية من حلقات العمل للخبراء في مسائل أمن الفضاء الإلكتروني الدولي

٤٨ - بناء على نجاح السلسلة المنجزة في عام ٢٠١٦، أطلق المعهد ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في عام ٢٠١٧ سلسلة ثانية تركز على الشواغل الإقليمية. وتجمع حلقات عمل الخبراء هذه بين مشاركين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية من أجل تعزيز

التفاهم بشأن مسائل رئيسية؛ والتركيز على سبل محددة لتفعيل التوصيات الواردة في تقارير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي للأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥^(٥). وعقدت حلقة العمل الأولى في سنغافورة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بينما عقدت حلقة العمل الثانية في شباط/فبراير ٢٠١٨ في مقر منظمة الدول الأمريكية. وستعقد حلقة العمل الأخيرة في الربع الأخير من عام ٢٠١٨، وستركز على إقامة أوجه تآزر فيما بين المنظمات الإقليمية.

٣' سلسلة مؤتمرات استقرار الفضاء الإلكتروني

٤٩ - يوفر هذا المؤتمر السنوي منتدى لممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية واجتمع المدني ليناقشوا فيه المسائل ذات الصلة ببعث الأمن الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعقد مؤتمر عام ٢٠١٧ تحت عنوان "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق السلم والأمن الدوليين: الظروف الراهنة ونهج المستقبل" في ١١ تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك، وأتاح الفرصة لمناقشة السبل الممكنة للمضي في هذه المسألة بعد عدم تمكّن فريق الخبراء الحكوميين من التوصل إلى توافق في الآراء في اجتماعه المعقود في عام ٢٠١٧. وسيعقد المؤتمر القادم في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وسيركز على أدوار ومسؤوليات الدول والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص في تهيئة بيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون منفتحة وآمنة ومستقرة وسلمية وميسّرة.

٤' الإصدار الرقمي التفاعلي المحدّث من مؤشر قياس أمن الفضاء الإلكتروني لعام ٢٠١٣

٥٠ - يهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تحسين قدرة الجهات العاملة في مجال سياسات الفضاء الإلكتروني من خلال وضع مورد رقمي يزود واضعي السياسات بالمعلومات ذات الصلة بالسياسات في الوقت المناسب. وسينتهي إعداد الأداة بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

٥' حوار جنيف بشأن سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني

٥١ - يهدف هذا المشروع، الذي أنشأته وزارة خارجية سويسرا الاتحادية في نيسان/أبريل ٢٠١٨، إلى تحديد أدوار ومسؤوليات الدول والشركات الخاصة والجهات الرئيسية الأخرى في الإسهام في تحقيق المزيد من الأمن والاستقرار في الفضاء الإلكتروني؛ وتحديد الممارسات الجيدة والثغرات المحتملة في الجهود الراهنة؛ وتقديم توصيات لتجاوز هذه الثغرات. ويتولى المعهد قيادة الركيزة من المشروع المتعلقة بسلوك الدول المسؤول.

٦' ملف الفضاء

٥٢ - في عام ٢٠١٧، بدأ المعهد إصدار سلسلة جديدة من التقارير القصيرة عن أمن الفضاء الخارجي. ويتضمن "ملف الفضاء" الذي يعدّه المعهد أفكاراً محددة للتطوير التدريجي لقواعد أمن الفضاء. ونُشر التقرير الأول، عن الاستقرار الاستراتيجي في الفضاء الخارجي، في عام ٢٠١٧، بينما نُشر التقرير الثاني، عن وضع قواعد لتجربة التكنولوجيا المضادة للسواتل، في أيار/مايو ٢٠١٨. وسيصدر تقريران آخران في عام ٢٠١٨.

(٥) A/65/201 و A/68/98 و A/70/174.

٧' سلسلة مؤتمرات أمن الفضاء

٥٣ - هذه مناسبة سنوية يسعى فيها المعهد إلى تحديد مجالات محددة يمكن للمجتمع الدولي المضى فيها فيما يتعلق بمناقشات تحديد الأسلحة في الفضاء وكبح التصعيد. وعقد مؤتمر عام ٢٠١٧ في نيسان/أبريل ٢٠١٧ وكان موضوعه "الذكرى الخمسون لإبرام معاهدة الفضاء الخارجي: استعراض نظام المعاهدة". وعقد مؤتمر عام ٢٠١٨، تحت عنوان "أمن الفضاء: الطور التالي" في ٧ و ٨ أيار/مايو ٢٠١٨. ونظر هذا المؤتمر في الإطار الحالي لحوكمة الفضاء للبحث في ما هي الجوانب التي لا تزال ذات أهمية في ظل النظام المستجد في الفضاء الخارجي، وماهي العناصر التي يمكن تحديثها.

(د) الأمن والمجتمع

٥٤ - يركز المعهد على النهج الشاملة والمتعددة التخصصات لمعالجة مسائل الأمن التي تكون لها تداعيات اجتماعية أوسع نطاقاً في مجالات كالصحة والتنمية وحفظ السلام وبنائه وحقوق الإنسان. ويتمثل عنصر هام من عناصر هذا البرنامج البحثي في إقامة شبكات تضم جهات معنية من خارج الأوساط التقليدية للأمن وتحديد الأسلحة.

زيادة الشفافية والرقابة والمساءلة فيما يتعلق بالمركبات الجوية المسيّرة دون طيار (المرحلة الأولى* والمرحلة الثانية)

٥٥ - في عام ٢٠١٦، شرع المعهد في العمل على تيسير حوار متعدد الأطراف بشأن المركبات الجوية المسلحة المسيّرة دون طيار بهدف زيادة الشفافية والرقابة والمساءلة فيما يتعلق بهذه المنظومات. ورأت الدراسة المنجزة في هذا الإطار أن مجموعة متنوعة من التدابير السياساتية المفيدة متاحة واقعياً للمجتمع الدولي، وذلك حتى في الظروف السياسية الحالية. والهدف من المرحلة الثانية من هذا المشروع هو إشراك الدول في حوار منظم بناء على هذه الدراسة، بهدف تهيئة الزخم والدعم اللازمين لوضع تدابير متعددة الأطراف تكون جامعة وتوازن بين مختلف المصالح والشواغل بشأن المركبات الجوية المسلحة المسيّرة دون طيار. وفي إطار هذا المشروع، ستُعقد ثلاثة موجزات بحثية مواضيعية، وستعقد حلقات عمل ومناسبة في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٣ - الموارد والنفقات لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨

٥٦ - ما زال المعهد يُؤل بمزيج من التبرعات، وبإعانة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتغطية تكاليف المدير والموظفين^(٦). وبلغت الإيرادات في عام ٢٠١٧ ما قدره ٣ ١٨٠ ٠٠٠ دولار، وبلغ مجموع النفقات ٢ ٣١٠ ٠٠٠ دولار (انظر الجدول ١ من المرفق الأول)، وبلغ مجموع الجهات المانحة ٢١ جهة (انظر الجدول ٢ من المرفق الأول).

٥٧ - وترد الإيرادات والمصروفات المتوقعة لعام ٢٠١٨ في المرفق الثاني، بينما ترد الإيرادات والمصروفات الفعلية للربع الأول من عام ٢٠١٨ في الجدول ١ من المرفق الأول. وعلى نحو ما يرد في الفقرة ١٧ أعلاه،

(٦) وفق النظام الأساسي للمعهد (المادة السابعة)، "يجوز أن يكون [مبلغ الإعانة الفعلي] أقل من، ولكن لا يزيد على، مبلغ معادلٍ لنصف إيرادات المعهد المضمونة الآتية من المصادر الطوعية".

معظم التبرعات مخصصة لمشاريع بعينها. وتتلقى المشاريع والأنشطة التمويلي على أساس متجدد طيلة السنة. ولذلك، فتوقعات الميزانية إنما هي للإرشاد.

٥٨ - وتغطي الإعانة المالية في الوقت الراهن تكاليف منصب المدير، وشكّلت في عام ٢٠١٧ نسبة ٩ في المائة من مجموع إيرادات المعهد. وسبق وأن قدم الأمين العام ومجلس أمناء المعهد والجمعية العامة توصيات عديدة بشأن ضرورة زيادة مقدار الإعانة لضمان أن يستمر المعهد في عمله وأن يظل مستقلاً. وفي عام ٢٠١٥، أقرت الدول الأعضاء عن القلق إزاء الحالة التمويلية غير المستدامة لميزانية العمليات المؤسسية؛ وطلبت إلى الأمين العام، كما ذكر سابقاً، أن يقدم تقريراً عن المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، استناداً إلى تقييم مستقل يُنجزه طرف ثالث ينظر في هيكل تمويلي ونموذج تشغيلي مستدامين ومستقرين للمعهد.

باء - برنامج العمل والخطة المالية المقترحة لعام ٢٠١٩

٥٩ - تتيح التطورات الأخيرة، وخطة نزع السلاح المشار إليها أعلاه، إمكانية القيام بعملية تحديد تخضع لها عمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف نفسها أو تتم في إطارها. وسيدعم المعهد، من خلال برنامج عمله لعام ٢٠١٩، بدء تنفيذ خطة نزع السلاح، ولا سيما في المجالات التي كلف فيها تحديداً بالإسهام بالمعارف والأفكار وبتقديم المشورة إلى مبادرات وعمليات محددة وبعقد حوار بشأنها. وسيسعى المعهد إلى توسيع نطاق الحوار بشأن لماذا نزع السلاح مهم في أوقات التوتر لمنع وقوع الأزمات، وكيف أنه يدعم خطة عام ٢٠٣٠، وكيف يجب أن تتولى قيادته أطراف معنية أكثر تنوعاً، بسبل منها مشاركة الشباب وتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، سيواصل المعهد أيضاً دعم العمليات الحكومية الدولية في جنيف، وكذلك في نيويورك حسب الاقتضاء، وتوفير مجموعة واسعة من المعارف والخدمات الاستشارية بناء على الطلب وحسب كل حالة على حدة.

٦٠ - وستؤجّه الجهود التي يبذلها المعهد لحشد موارده وفق ما سبق. وسيطلب ذلك تجدد الاهتمام بتمويل الأنشطة المؤسسية، مثل تيسير الحوار وتقديم الدعم لهيئات مؤتمر نزع السلاح وإنجاز أنشطة توعية خارج جنيف ونيويورك. وسيطرح ذلك تحدياً كبيراً أمام المعهد الذي يعتمد حتى حينه على تلقي أموال قصيرة الأمد مخصصة الغرض ومرصودة لمشاريع بعينها. ولأن مشاريع المعهد لا تتبع بالضرورة السنة التقويمية، فعدد منها سيستمر في عام ٢٠١٩، بينما سيتوقف ما تبقى من برنامج العمل لعام ٢٠١٩ على النجاح في حشد الموارد.

٦١ - ومن المتوقع أن تبلغ النفقات المالية لدعم برنامج عمل المعهد لعام ٢٠١٩ ما قدره ٢٧٧١ ٠٠٠ دولار، على النحو المبين في المرفق الثالث. وترد الميزانية المتوقعة للعمليات المؤسسية لعام ٢٠١٩ في المرفق الرابع. وتبني الإيرادات والمصروفات المتوقعة على تقييم للإنجازات المتوخى أن ينجزها المعهد في تلك السنة، وعلى اتجاهات التمويل سابقاً.

ثالثاً - الاتصال والتوعية

٦٢ - الاتصال والتوعية أساسيان لتمكين المعهد من الوفاء بولايته، وتعميم بحوثه ونتائج عمله على أوساط متنوعة في العالم، وتقديم إسهامات مجدية إلى عمليات نزع السلاح والأمن الدولي على كل من

الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وعلى مدى العامين الماضيين، سعى المعهد بتشجيع من مجلس أمنائه إلى زيادة الجهود التي يبذلها في مجال الاتصال، وذلك بإصدار مستجدات شهرية عبر البريد الإلكتروني، وزيادة حضوره على وسائل التواصل الاجتماعي، وتجربة أدوات جديدة مثل إجراء المقابلات مع الخبراء عبر الفيديو.

٦٣ - غير أن تلك الجهود غير كافية بناتا. فالمعهد لم تكن لديه قدرات مكرسة للاتصال منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، وقد زادت عمليات خفض التكاليف المتعاقبة من تضائل ما يبذله من جهود في مجالي إبراز عمله والتوعية. وأبرز التقييم الأخير، المشار إليه أعلاه والذي أُنجزه طرف ثالث، ضرورة زيادة الجهود المبذولة في مجالي الاتصال والتوعية بهدف نشر النتائج المتوصل إليها، وإثبات الأثر، ودعم استراتيجية حشد الموارد.

٦٤ - وأكدت الجهات، التي أُجريت معها مقابلات في إطار ذلك التقييم، أن عدم بروز عمل المعهد خارج جنيف يشكل عقبة كبيرة تعترض زيادة تأثيره. واستجابة لذلك، التزمت مديرية المعهد بزيادة قدراته في مجال الاتصال على الفور (انظر الفرع الرابع أدناه) وإيلاء الأولوية للتواصل والتوعية، ولا سيما خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بهدف إقامة شبكات تواصل مع مجموعة أوسع من الجهات المعنية، وزيادة بروز بحوث المعهد، وتشجيع مزيد من التنوع في أنشطة المعهد.

رابعاً - الملاك الوظيفي والنموذج التشغيلي

٦٥ - في نهاية عام ٢٠١٧، كان ملاك المعهد الوظيفي يتألف من مناصب المدير، ونائب المدير، ورئيس شؤون البحوث، وموظف شؤون المالية والميزانية، ومساعد فريق. والموظفون مسؤولون عما يلي: التخطيط الاستراتيجي؛ وحشد الموارد؛ وإعداد المشاريع والرقابة والتقييم؛ والمهام التمثيلية؛ وإعداد التقارير المالية والتقارير المقدمة إلى الجهات المانحة؛ والاتصال؛ والمهام الإدارية واللوجستية.

٦٦ - ويستعين المعهد بخبراء ذوي خبرات محددة من أجل كل مشروع بعينه، وذلك بتعيينهم باحثين داخليين أو غير داخليين. وإضافة إلى ذلك، يتولى شاغلو مناصب المدير ونائب المدير ورئيس شؤون البحوث حافظات بحوث كبيرة. ويُعيّن الباحثون بموجب ترتيبات الأمم المتحدة للتعاقب مع الخبراء الاستشاريين^(٧)، ومن ثمّ فغير مسموح لهم بتولي مهام الإشراف على الموظفين أو إنجاز المهام الإدارية التي تتطلب دخول نظام أوموجا.

٦٧ - وكما ذكر أعلاه، يدرك المعهد أن الاتصال والتوعية يتطلبان خبرات متخصصة مكرسة لهما، ولذلك يعتزم تعيين موظف لشؤون الإعلام برتبة ف-٤ سيتبع إلى المديرية لمُساعد في تشكيل حضور المعهد على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ولتنسيق الحملات والأنشطة الإعلامية. ويعتزم المعهد أيضاً تعيين موظف إداري معاون برتبة ف-٢ ليتأكد من الامتثال لاتفاقات التمويل وليساعد في الحاجات الإدارية لموظفي البحوث مع تنامي حافظة أنشطة المعهد.

(٧) ST/AI/2013/4.

خامسا - خاتمة

٦٨ - تتيح التطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إمكانية حدوث دفعة في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. فزيادة اهتمام واضعي السياسات وأوساط الخبراء، بما في ذلك القطاع الخاص، بالآثار المترتبة على التكنولوجيات الجديدة، والانخراط النشط للمجتمع المدني في قضايا الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل يُتيحان فرصا جديدة للحوار وللقيام بإجراءات عملية. وتُبرز خطة نزع السلاح تنوع التحديات المطروحة اليوم في مجال نزع السلاح، ومخاطر التقاعس، والحاجة الملحة لإعادة تنشيط الحوار والعمل المتعدد الأطراف.

٦٩ - وفي هذا السياق، تقتضي الحاجة أكثر من أي وقت مضى أن يكون المعهد في وضع مستقر وأن يكون فعالا ويلبي الطلب. والولاية المنوطة بالمعهد ومركزه الفريد ضمن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يتيحان له إمكانية أن يسهم في توفير المعارف والأفكار، وأن ييسر الحوار، وأن يقدم عند الطلب مشورة سياساتية يمكنها الإسهام في تهيئة الزخم اللازم لعملية نزع السلاح ودعم مشاركة جميع الدول الأعضاء في هذه العملية. وقد أثبت المعهد، كما يُبين هذا التقرير، قدرته على توفير خبرات متخصصة وتوفير حلول عملية في مجموعة واسعة من قضايا نزع السلاح. وإذا أُريد للمعهد أن يسهم بكامل طاقته في الماضي بخطة نزع السلاح، وأن يدعم إحراز تقدم ملموس نحو أن يصبح العالم أكثر أمنا وأكثر استدامة، فسيُلزِمه أن يتحلى بالقدرة والسرعة اللازمتين ليستجيب للمبادرات والتطورات الجديدة، وليستفيد من خبرات متنوعة من حيث الموضوع والموقع الجغرافي، ولييسر الحوار والتواصل مع جهات أكبر عددا وأكثر تنوعا فيما يخص قضايا نزع السلاح الحرجة.

٧٠ - ومن هذا المنطلق، فإن طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن هيكل تمويلي ونموذج تشغيلي مستدامين ومستقرين للمعهد يُتيح فرصة هامة للدول الأعضاء للنظر في سبل اكتساب المقدرة من هذا القبيل. وهذه ليست فرصة للتفكير فحسب، بل هي أيضا فرصة للعمل على تجاوز العقبات القائمة منذ أمد بعيد، ولإثارة الأفكار والتحاور، وإحراز تقدم ملموس في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. وبوسع المعهد أن يقدم مساهمة فريدة من نوعها، وإن كانت متواضعة، في تلك الخطة الطموحة: ولذلك فمن شأن تهيئة أساس مستقر ومستدام ليقوم بذلك أن يشكل خطوة هامة صوب تحقيق هذه الخطة.

المرفق الأول

الجدول ١

الإيرادات والمصروفات الفعلية لعام ٢٠١٧ والربع الأول من عام ٢٠١٨^(١)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	٢٠١٧	الربع الأول من عام ٢٠١٨
الإيرادات		
التبرعات	٢ ٧٦٥	٤١٩
إيرادات الاستثمار	٥٨	١٨
التحويلات والمخصصات الأخرى	٣٣٣	٤٢١
الإيرادات الأخرى	٢٤ ^(ب)	١
مجموع الإيرادات	٣ ١٨٠	٨٥٩
المصروفات		
مجموع المصروفات المباشرة		
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	١ ١٤٤ ^(ج)	٣٠١ ^(د)
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	٥٦٦ ^(هـ)	١٤٨ ^(و)
المنح وتحويلات أخرى	٨٠	٠
اللوازم والمواد الاستهلاكية	٢	٠
السفر	١٨٠	٤٦
مصروفات التشغيل الأخرى	٢٢٥	٥١
الدعم البرنامجي والمصروفات التناسبية	١٠٦	٣٣
المصروفات الأخرى	٧	١
مجموع المصروفات	٢ ٣١٠	٥٨٠
الفائض/(العجز) للسنة^(٣)	٨٧٠	٢٧٩

(أ) الأرقام مستقاة من بيان الأداء المالي للمعهد عن سنة ٢٠١٧. وقد أُعدَّ البيان وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ حيث تُقَيَّد التبرعات للسنة الجارية والسنوات المقبلة في السنة التي يُوقَّع فيها التعهد بالتبرع. وللمزيد من المعلومات عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن الأساس المستند إليه في إعداد البيانات المالية للمعهد، انظر المرفق الأول من الوثيقة A/71/162 والمرفق الأول من الوثيقة A/72/154.

(ب) يشمل صافي مكاسب صرف العملات الأجنبية.

(ج) بلغت تكاليف موظفي المؤسسة في عام ٢٠١٧ ما قيمته ١ ٠١٠ ٧٨١ دولارا.

(د) بلغت تكاليف موظفي المؤسسة في الربع الأول من عام ٢٠١٨ ما قيمته ٢٧٢ ٦٥٠ دولارا.

(هـ) يتعلق مبلغ ٨٠٣ ٧٤ دولارات بسفر الخبراء الاستشاريين.

(و) يتعلق مبلغ ١٥ ٠٧٧ دولارا بسفر الخبراء الاستشاريين.

(ز) هذه الأموال مخصصة الغرض على النحو المحدد في اتفاقات التمويل المبرمة مع الجهات المانحة. ويتحدّد العدد في نهاية السنة حسب تاريخ ورود الأموال وفترات التنفيذ الفعلي للمشاريع التي لا تنحصر دائما ضمن سنة تقويمية.

الجدول ٢
تفاصيل التبرعات لعام ٢٠١٧^(أ)

(بدولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	البيان
ألف - التبرعات	
٢٠ ٠٠٠	الصين
١١ ٩٠٠	قبرص
١١ ٦١٤	إستونيا
٣٣٩ ٠٤٧	فنلندا
١٦٠ ٠٠٠	فرنسا
١ ١٥١ ٠٠٠	ألمانيا
١٥ ٠٠٠	الهند
١١٤ ٠٦٣	أيرلندا
١٠ ٠٠٠	كازاخستان
١١ ٧٩٢	لكسمبرغ
٣١٨ ٠٠٠	هولندا
٥ ٠٠٠	باكستان
٥ ٠٠٠	الفلبين
١٠٠ ٠٠٠	الاتحاد الروسي
٤٥ ٨١٤	السويد
٢١٠ ٤٠٢	سويسرا
٢ ٠٠٠	تركيا
٢٨ ٣٢٥	مقاطعة هيروشيما
٢٤٥ ٠٠٠	مؤسسة كارنيجي في نيويورك
١٠ ٠٠٠	الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة
٢٠ ٠٠٠	مؤسسة سيمونز الكندية
(٦٨ ٤٧٨)	مبالغ مردودة إلى جهات مانحة ^(ب)
٢ ٧٦٥ ٤٧٩	المجموع الفرعي، ألف
باء - التحويلات والمخصصات الأخرى	
٢٩٧ ٥٠٠	الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة
٦٣ ٠٠٠	مكتب شؤون نزع السلاح ^(ج)
(٢٧ ٦٣٨)	مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة
٣٣٢ ٨٦٢	المجموع الفرعي، باء
٣ ٠٩٨ ٣٤١	المجموع

(أ) الأرقام مستقاة من بيان الأداء المالي للمعهد عن سنة ٢٠١٧. وقد أُعدَّ البيان وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ حيث تُقيّد التبرعات للسنة الجارية والسنوات المقبلة في السنة التي يُوقَّع فيها التعهد بالتبرع.

(ب) وفقا لاتفاقات التمويل، تُردّ مبالغ للجهات المانحة عندما يطرأ تغيير في أنشطة مشاريع محددة تكون نتيجته أن النفقات الفعلية أقل من المبلغ المتوقع في ميزانية النشاط المبدئية التي وافقت عليها الجهة الممولة.

(ج) تمويل مخصص للخدمات الاستشارية المقدمة لدعم أفرقة الخبراء الحكوميين.

المرفق الثاني

الإيرادات والمصروفات المتوقعة لعام ٢٠١٨^(أ)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	٢٠١٨
الإيرادات	
التبرعات	٣٠١٦
إيرادات الاستثمار	١٦
التحويلات والمخصصات الأخرى	٤٣٤
الإيرادات الأخرى	٢٤
مجموع الإيرادات	٣٤٩٠
المصروفات	
مجموع المصروفات المباشرة	
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	١٥٧٤
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	٣٣٧
المنح وتحويلات أخرى	٤٠
اللوازم والمواد الاستهلاكية	٢
السفر	١٤٧
مصروفات التشغيل الأخرى	٢٠١
الدعم البرنامجي والمصروفات التناسبية	١٠٦
المصروفات الأخرى	١٥
مجموع المصروفات	٢٤٢٢
الفائض/(العجز) للسنة^(ب)	١٠٦٨

(أ) حُسبت التوقعات لعام ٢٠١٨ كمتوسط للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٧، زائداً ١ في المائة (انظر A/72/154).

(ب) أموال مخصصة الغرض على النحو المحدد في اتفاقات التمويل المبرمة مع الجهات المانحة. ويتحدد العدد في نهاية السنة حسب تاريخ ورود الأموال وفترات التنفيذ الفعلي للمشاريع التي لا تنحصر دائماً ضمن سنة تقويمية.

المرفق الثالث

الإيرادات والمصروفات المتوقعة لعام ٢٠١٩^(أ)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	٢٠١٩
الإيرادات	
التبرعات	٢ ٩٦٠
إيرادات الاستثمار	٢٧
التحويلات والمخصصات الأخرى	٤٠٩
الإيرادات الأخرى	٢٥
مجموع الإيرادات	٣ ٤٢١
المصروفات	
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	١ ٨١٥
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	٣٩٦
المنح وتحويلات أخرى	٥٠
اللوازم والمواد الاستهلاكية	٢
السفر	١٥٦
مصروفات التشغيل الأخرى	٢٠٧
الدعم البرنامجي والمصروفات التناسبية	١٣٢
المصروفات الأخرى	١٣
مجموع المصروفات	٢ ٧٧١
الفائض/(العجز) للسنة^(ب)	٦٥٠

(أ) حُسبت التوقعات لعام ٢٠١٩ كمتوسط للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ زائداً ١ في المائة، باستثناء الفئتين التاليتين: مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم، حيث إن المبلغ المدرج لها هو التكاليف القياسية لمرتبات المتعاقدين مع الأمم المتحدة؛ والدعم البرنامجي والمصروفات التناسبية.

(ب) أموال مخصصة الغرض على النحو المحدد في اتفاقات التمويل المبرمة مع الجهات المانحة. ويتحدد العدد في نهاية السنة حسب تاريخ ورود الأموال وفترات التنفيذ الفعلي للمشاريع التي لا تنحصر دائماً ضمن سنة تقويمية.

المرفق الرابع

ميزانية عمليات المؤسسة لعام ٢٠١٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	البيان
	موظفو المؤسسة ^(أ)
٣٢١,٤	مد-٢ (المدير)
٢٦٥,٦	ف-٥ (نائب المدير)
٢٦٥,٦	ف-٥ (رئيس شؤون البحوث)
٢٢٥,٨	ف-٤ (موظف شؤون المالية والميزانية)
٢٢٥,٨	ف-٤ (موظف شؤون الإعلام)
١٥٣,١	مد-٢ (الموظف الإداري المعاون)
١٧١,٧	١ خ ع (ر أ) (مساعد فريق/مساعد إداري)
١ ٦٢٩,٠	المجموع الفرعي، موظفو المؤسسة
٣٠,٠	السفر
٧٠,٠	الاتصال والتوعية
٢٠,٠	دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
١٠,٠	الاتصالات السلكية واللاسلكية
١٥,٠	تكاليف تشغيل متنوعة
١٤٥,٠	المجموع الفرعي، تكاليف تشغيل المؤسسة
١ ٧٧٤,٠	المجموع الفرعي
٨٨,٧	تكاليف دعم البرامج
١ ٨٦٢,٧	المجموع

المختصرات: خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

(أ) استناداً إلى التكاليف القياسية للمرتبات للسنة ٢٠١٩ في نظام معلومات الميزانية، السارية على جنيف (الإصدار ٦). وفريق موظفي المؤسسة مبيّن هنا على أنه يتألف من سبعة موظفين مسؤولين عما يلي: دعم الأنشطة المتصلة بالبحوث والإشراف عليها؛ وتقديم الدعم والخدمات الاستشارية إلى مختلف الجهات المعنية؛ وإنجاز المهام المؤسسية. وهذه المهام المؤسسية غير مرتبطة بحجم العمل المتصل بالبحوث، وتشمل مهام عديدة منها تلك الضرورية لما يلي: صياغة خطة البحوث واستراتيجية حشد الموارد والإشراف عليهما؛ وتعميم نتائج البحوث؛ وتمثيل المعهد؛ وإقامة شبكات بحثية والحفاظ عليها؛ وتقديم التقارير إلى مجلس أمناء المعهد؛ والامتثال لمتطلبات الأمم المتحدة الأخرى. وقد حُدّدت هذه المهام المؤسسية في التقييم المستقل للمعهد الذي أنجزه طرف ثالث.